

## (التعريف والنقد)

تحقيق كتاب «الفُصوص» ل:صاعد البغدادي

## (قراءة في المنهج)

د. محمد رضوان الداية

في الكتب التي اشتهرت في القرن المحجري الرابع في الأندلس كتاب «الفُصوص»: أَلْفُه وأَمَلَاهُ الأديب المشرقي صاعد البَغْدَادِيّ الذي وفَدَ على فُرطبة، ونال خطوةً لدى الحاجب (بمنابة الوزير الأول) محمد بن أبي عامر المتلقّب بالمنصور.

ولشُهرة كتابِ الفُصوص قصّةٌ وخَبَرٌ. وقد اختلطت شُهرة الفُصوص بشُهرة صاحبه، وشخصيته. وكان لأهل الأندلس في ذلك الوقت رأيٌّ فيه وفي كتابه. وقد صدر كتاب الفُصوص بتحقيق د. عبد الهادي التازي<sup>(١)</sup>. فهذه كلمة في الكتاب وصاحبه، ونظرة في تحقيقه وشرحه مصحوبة بشكر المحقق على عمله في الكتاب، وتقديمه إلى القراء في المغرب والمشرق.

## [١]

انقطعت الأندلس عن المشرق سياسياً وإدارياً منذ انقضاء الدولة الأموية بالشام مع ظهور المَسوُدة العباسية ١٣٢هـ؛ وأدار الأندلسيون شؤونهم بأنفسهم (بين ١٣٢ - ١٣٨) حتّى دخل عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بلاد الأندلس، وأعاد دولة بني مَرْوان ثانيةً، وبقيت من ١٣٨ إلى ٤٢٢هـ. ولكنّ العلاقات الثقافية والحضارية والتجارية استمرّت وتطوّرت مع اختلاف أحوال البلاد والعباد؛ فخرج الأندلسيون إلى المشرق في مواسم حجّهم، وابتغاء

شؤون حياتهم الأخرى من طلب العلم إلى سائر مقاصد الضرب في الأرض على امتداد الخريطة العربية الإسلامية.

وبقيت الأندلس - على تقلب عُصورها- قبلة أنظار المشاركة من المشارب المختلفة: أهل التجارة، والصناعة، وحملة العلم، والراغبين في اكتشاف البعيد الغريب، والنائي المجهول.

وأُسهم أمراء بني أمية وخلفاؤهم في تعزيز الصلة بالمشرق، وفي استحلاب الكتب الجديدة، والمصادر النفيسة، إضافةً إلى استزارة العلماء الأفاضل والباحثين الكبار من أمثال أبي علي القالي البغدادي، وزرّاب (عليّ ابن نافع) عبقرى الموسيقى الشهير. واستَوْعَبُوا القادمين إلى الأندلس ذوي الخبرة والمعرفة العالية والثقافة المميّزة. وكانت المشاركة العلميّة والأدبيّة الواعية من الخلفاء والأمراء عاملاً مؤثراً في استقطاب أهل العلم والفنّ والأدب من الأندلسيين أنفسهم، ومن الوافدين إلى الأندلس معاً.

ومن جهة أخرى فإن المناخ الثقافي والحضاري في قُطر الأندلس كان على درجة عالية من الاستعداد، والمعرفة، والخبرة، وعلى درجة عالية من النتاج ومن الإبداع، ومن القدرة على النقد والتقويم.

## [٢]

وحين وفد إلى الأندلس - مُعَاَمَرَةً<sup>(٢)</sup> - أبو العلاء صاعد البغداديّ كانت الأندلس قريبة عهد بشخصية مهمّة من علماء المشرق في اللغة والأدب ورواية الشعر؛ والمعرفة بأحوال العرب ومعارفهم وفنونهم هو أبو علي القالي البغدادي<sup>(٣)</sup> الذي وفد على الأندلس أيام خلافة عبد الرحمن بن محمد (الناصر/الثالث ٣٠٠ - ٣٥٠)، وفي ظل وليّ العهد الحكم بن عبد الرحمن،

الذي أخذ بعض علومه ومعارفه ومجالي ثقافته عن أبي عليّ القالي. وعلى عِظَم مكانة أبي علي من العلم، وتقدير أهل العلم في الأندلس لعلومه ومؤلفاته تصدّى له بعضهم بالاستدراك عليه، والتنبيه على أوهامه، مع التنويه بالفائدة الكبيرة التي أفادها الأندلسيون من محاضراته ومذاكراته وأماليه ومؤلفاته.

وتصدّى صاعد البغدادي - بإعلان خاص وعام- لتأليف كتاب يُضاهي به كتاب أبي علي القالي الذي أملاه في الأخمسة في المسجد الجامع بقرطبة، وفي المسجد الجامع بالزّهراء<sup>(٤)</sup> (الضاحية التي بناها عبد الرحمن الناصر، وصارت كالعاصمة الثانية).

أما الإعلانُ الخاصّ فكان عند محمد بن أبي عامر الحاجب (بمنزلة كبير الوزراء في المشرق) المتغلب على الدولة الأموية المروانية، حين كان صاعد في رعايته، ومن المداومين على حضور مجلسه. وأما الإعلان العام فكان أمام العلماء والأدباء في الأندلس. وكانت تلك البلاد آنذاك في ذروة الألق العلمي والفكري والأدبي والفنيّ.

وقد أعلن صاعد أنّه سيؤلف كتابًا مثل كتاب أبي عليّ، ومن عبارته «إذا أراد المنصور - يعني ابن أبي عامر- أملتُ على مقبدي خدمته وكتّاب دولته كتابًا أرفع منه قدرًا، وأجلّ خطرًا؛ لا أُدخِلُ فيه خبْرًا ممّا أُدخِلُهُ أبو علي...»<sup>(٥)</sup>. فأذن له المنصور في ذلك.

وتّم مراد الرّجلين: صاعد يريد الصّعود في قصر الحاجب والمكان، والمكانة والزيادة في العطاء؛ وابن أبي عامر له غرضٌ أيضًا سيّمر الحديث عنه في ما يلي.

## [٣]

صاعد البغدادي - كما اشتهر الرجل في الأندلس - هو أبو العلاء  
صاعد بن الحسن الربيعي، المتوفى سنة ٤١٧هـ. خلافة الحميدي الأندلسي نزيل  
المشرق بعبارات مختصرة دالة، فقال فيه: «كان عالماً باللغة والآداب والأخبار؛  
سريع الجواب، حسن الشعر، طيب المعاشرة، فكه المجالسة ممتعاً»<sup>(٦)</sup>. فهذه  
الأوصاف تختصر جملة مهمة مما كان عليه صاعد، أو مما اشتهر به. وقد رجا  
الحاجب ابن أبي عامر أن يكون صاعد في ظل سلطته كما كان القالي في ظل  
عبد الرحمن الناصر وابنه الحكم؛ فأكرمه - كما روى الحميدي - «وزاد في  
الإحسان إليه، والإفضال عليه»<sup>(٧)</sup>. وكان صاعد كما وصف «محسناً للسؤال،  
حاذقاً في استخراج الأموال (الحصول عليها) طيباً (خبيراً) بلطائف الشكر»<sup>(٨)</sup>.

وهكذا كان لكل واحد من الحاجب وصاعد مصلحة وفائدة. فالحاجب  
يريد شخصية عامة لافتة للانتباه يُحسّن بها زمانه، وتزيد بها أبهة ملكه، وتشيع -  
به- في الناس عنايته بالأدب والفكر والفن؛ وصاعد يريد المزيد من المال الذي  
ضرب من أجله في الأرض، وجاء إلى الأندلس من مكان قصي!

وروى الحميدي خبراً طريفاً عن بعض أساتذته قال: إن أبا العلاء صاعداً  
دخل على الحاجب يوماً في مجلس أنس وقد لبس تحت ثيابه قميصاً اتّخذ (صنعه)  
من رقاع الخرائط (جمع رقعة، وخريطة): قطع الجلد التي تُحاط وتوضع فيها النقود  
(وأشياء أخرى)، وهي الرقاع التي حصل عليها من عطاء الحاجب. فلما خلا  
المجلس، ووجد صاعد فرصة مواتية خلع دثاره (ثوبه الخارجي) وبقي في قميصه الذي  
اتّخذ من تلك الخرائط. فقال له الحاجب: ما هذا؟ فقال: هذه رقاع صلات  
مولانا، اتّخذتها شعاراً (ثوباً داخلياً)، وبكى! وأتبع ذلك من الشكر بما استوفاه.

فأعجب ذلك المنصور، وقال له: لك عندي مزيد!  
وعلق الحميدي على الخبر فقال: «وكان صاعد قد نفق عند  
المنصور»<sup>(٩)</sup>، فقد حظي بإعجابه، ورضاه عنه.

#### [٤]

تظهر في صاعد - كما يتردد في أخباره - شخصية النديم التي تحالط  
فيه شخصية المحاضر والأديب، ولعلها تغلبها.

وتبرز من شخصية النديم عند صاعد: البراعة في المحاوره، والزاد الثقافي العام،  
والقدرة على التخلص، والتصرف في المواقف، وسرعة البديهة عند المفاجآت.

يضاف إلى هذا موهبة أخرى هي التأليف القصصي. فقد ألف للمنصور  
بن أبي عامر كتاباً سماه: «المحفجف بن غدقان بن يثري مع الخنوت بنت مخزومة  
بن أنيف» وكتاباً آخر سماه: «الجواس بن قعطل المدحجي مع ابنة عمه عفراء».  
وقد وصف ابن حزم كتاب الجواس بأنه «مليح جداً»<sup>(١٠)</sup>، وقال: إن ابن أبي  
عامر كان كثير الشغف بكتاب الجواس حتى إنّه رتب له من يُخرجه أمامه في كل  
ليلة. وإذا كان الكتاب مفقوداً فإن شيئاً مهماً قد بقي منه، وهو معرفتنا أنّه كان  
كتاباً قصصياً ممتعاً يصلح أن يُقرأ للاستمتاع، ويصلح أن يقوم مخرج بإخراجه  
في حلقات ليلية في مجلس الحاجب.

وزاد صاحب إنباه الرواة موضوع الكتاب وضوحاً فقال عن صاعد:  
«وكان يصنف كتباً في أخبار العُشّاق، ويسمي أسماءً غريبةً لا أصل لها،  
وينسب إليها كلاماً منظوماً ومنثوراً يرصعها من قوله وقول غيره. فمنها كتاب  
المحفجف وكتاب الجواس...»<sup>(١١)</sup>.

ولا يغيب عن البال أنّ صاعداً البغدادي كان معاصراً لبديع الزمان الهمداني (توفي سنة ٣٩٨هـ) وفي ظل الزمان الذي ظهرت فيه المقامات، وهي «قصص درامية صغيرة»<sup>(١٢)</sup>، وهي أيضاً «نوع من القصص القصيرة تحفل بالحركة التمثيلية»<sup>(١٣)</sup>.

وفيهذا في هذا التقدم الإشارة إلى مؤلف أندلسي كان طبيباً وأديباً وكاتباً عُرفَ بابن الكتّاني الطبيب صاحب كتاب «التشبيهات من أشعار أهل الأندلس»<sup>(١٤)</sup>، واسمّه: محمد بن الحسين، أبو عبد الله المذحجي، الذي كان «دقيق الذهن، ذكي الخاطر، جيد الفهم، حسن التوليد»<sup>(١٥)</sup>. وروى الحميدي عن أستاذه ابن حزم الخبير بالأندلس وأهلها أنّ ابن الكتّاني ألف كتاباً سماه: «كتاب محمد وسعدى» مليح في معناه<sup>(١٦)</sup>.

ولنقارن بين قول ابن حزم في كتاب صاعد «مليح جداً» وقوله في كتاب ابن الكتّاني: «مليح في معناه»!

وشيء آخر هو أنّ ابن الكتّاني من مذحج (اليمنية)، وكانت وفاته نحو ٤٢٠ هجرية عن نحو ثمانين عاماً<sup>(١٧)</sup>. فإذا كان دخول صاعد البغداديّ الأندلس نحو سنة ٣٨٠هـ فمعنى هذا أن ابن الكتّاني كان آنذاك: في نحو الأربعين من عمره. ونقدّر تقديراً مقارناً - وقد يكون تقديراً غالباً- أن يكون كتابه (محمد وسعدى) وقتها منشوراً متداولاً.

وانظر في اسمي كتابي صاعد تجد أثر اليمن فيهما حين اختار الأسماء المتخيلة، ففي الأول: ابن يثري. وطرفا يثرب كانا من اليمن: الأوس والخزرج. وفي الثاني نسبة المذحجي، والاسم يعني أيضاً.

والمفارقتان اللتان تُضافان هنا:

- أنّ ابن الكتّاني كما سبق: مَدْحَجِيٌّ، فهل كان صاعدٌ يضاويه أيضاً  
ويسابقه؟

- والأمر الآخر أنّ ابن أبي عامر من اليمن، فهل كان صاعد يُماله  
على عصبِيّته القبلية؟

فإذا صحَّ ما أَلْمَحْتُ إليه واستَنْجَحْتُهُ من شخصِيّة صاعد ومطامحه  
ووجوه تصرفه ظهر سببٌ آخر من أسباب وقوف أهل العلم والأدب واللّغة  
من الأندلسيين في وجه استرسال صاعد البغدادي، وفي إظهار جوانب ضعفه،  
أو الحكم عليه بالتزّيّد والمخرقة، كما نقل ابنُ بسّام؛ فقد ضمن صاعد  
للحاجب ابن أبي عامر أن يؤلّف كتاباً يكون أَرْفَع من كتاب القالي قَدْرًا،  
وأجَلَّ خطرًا، وقال عن كتابه الذي سمّاه الفُصوص «لا أُدْخِلُ فيه خبرًا ممّا  
أَدْخَلَهُ أبو علي». فأذِنَ الحاجب لصاعد، الذي «جلس بجامع مدينة الزهراء  
يُملي كتابه المِتْرَحِم (المِعْنُون) بالفُصوص؛ فلمّا أكمله، وتَبَعَهُ أدباء الوقت لم  
تمرّ كلمة فيه زعموا صحّتْها عندهم ولا خبر ثبت لديهم...»<sup>(١٨)</sup>!!

## [٥]

استفاضت أخبار صاعد في الكتب الأندلسية والمشرقية المنقولة عن  
مجالس ابن أبي عامر حيث كان يلتقي الأدباء والعلماء والشعراء.  
ويلاحظ قارئ هذه الأخبار:

- الإشادة ببراعة صاعد، وهي براعة، كما سجلت تلك الأخبار، تعتمدُ  
حين تُلجئته الحاجة على الاختراع والتزّيّد والادّعاء، أو كما قال ابن بسّام:  
«وصاعد على تتايّعه في الكذب، ولجأته بين الامتهان وسوء الأدب

قد أخذ بطرفٍ من الترفيق، وخلا بجانبٍ من لقم الطّريق...»<sup>(١٩)</sup>!

- واستصغار شأن صاعد بالقياس إلى أبي علي القالي، ومكانته في اللغة والنحو والزّواية. وفي الذخيرة (١/٤: ١٥) أن أبا بكر الزبيدي تلميذ القالي وصاحبه قال عن صاعد «صاحبكم مُمخَرِق!»<sup>(٢٠)</sup>.

- الاستهانة بكتاب الفصوص الذي لم يكن؛ كما جرى التصريح بذلك في مجلس الحاجب؛ منافسًا لكتاب أبي علي، ولا مقارنة له.

ووصل الأمر ببعض هؤلاء الجلساء إلى الادّعاء ادّعاءً ظالمًا على صاعد، وإلى تشويه جانب من براعته؛ كقصّة ابن العريف الأندلسي الذي ادّعى أن شعر صاعد الذي قاله ارتجالاً بمناسبة إهداء وردٍ من البواكير إلى الحاجب هو شعر مشرقي قديم؛ ولقّق ذلك ببراعة أفنعت الحاجب بسرقة صاعد لشعره الذي هو له حقًّا!<sup>(٢١)</sup>.

ولا يغيب عن البال أنّ ابن أبي عامر كان يريد لصاعد البغدادي أن يزبّن عهده، ومجالسه، وأن يزيد في ألق الهالة التي رسمها الحاجب حول نفسه، ولكنّ قضية العلم والأستاذية لا تتحمل مجاملة أحد في زمان أندلسيّ عالي القيمة العلمية والحضارية.

## [٦]

«ألف» صاعد البغدادي كتابه الفصوص سنة خمس وثمانين وثلاثمئة، ونقرأ في صلة ابن بشكوال: «جمع أبو العلاء للمنصور محمد بن أبي عامر كتابًا سمّاه الفصوص، في الآداب والأشعار والأخبار. وكان ابتداءه له في ربيع الأول سنة خمس وثمانين، وأكمله في شهر رمضان من العام»<sup>(٢٢)</sup>.

قال مؤرّخ الأندلس ابن حَيّان، وهو يسوق الخبر كما أورده ابن

بشكوال: «وأثابه المنصور (على الفصوص) بخمسة آلاف دينار في دفعة؛ وأمره أن يُسمِعَهُ النَّاسَ بالمسجد الجامع بالزاهرة<sup>(٢٣)</sup> في عقب سنة خمس وثمانين وثلاثمئة، واحتشد له من جماعة أهل الأدب ووجوه الناس أمة» قال ابن حيان «وقرأته عليه منفردًا في داره سنة تسع وتسعين وثلاثمئة».

فقد مرّ كتاب الفصوص بمرحلتين: التأليف من جهة، والمحاضرة والإلقاء من جهة أخرى. وهذا هو تلميذه ابن حَيَّان يذكر أمرًا آخر هو قراءة بعض الخاصة الكتاب على مؤلفه في داره.

وُنُسِّخَ من الكتاب في زمان المؤلف نسخًا لتكون بين أيدي الدارسين والمتابعين. ولا يمكن أن تكون النسخة التي غرقت أو أُغرقت هي نسخة المؤلف الوحيدة. ومن طرف آخر فإننا لا ندري متى كانت واقعة تعريق كتاب الفصوص. وخبر إغراقه ثابت في الذخيرة<sup>(٢٤)</sup>؛ قال ابن بسّام في الكلام على بعض مجالس ابن أبي عامر، ودوران الحديث على صاعد «حتى إنهم سألوه (سألوا الحاجب) أن يأمر بتفسير (تجليد) كاغد (ورق) أبيض وتغيير بهجته ليدلّ على القَدَم؛ ففعل؛ وتَرَجَمَ على ظهر ذلك السّفر (عَنُون) بكتاب النكت تأليف أبي الغوث الصنعاني؛ فترامى إليه صاعد حين رآه، وجعل يُقَلِّبُهُ وقال: إني والله قرأته بالبلد القُلانيّ على الشيخ أبي فلان؛ وهذا خَطُّه!! فأخذ المنصور من يده خوفًا من أن يفتحه، وقال: إن كنت رأيته كما تَرَعَمَ فعَلَامَ يحتوي؟ قال: ورأسك لقد بَعَدَ عهدي به، ولا أنصُ منه شيئًا، ولكنه يحتوي على لغة منثورة لا يشوبها شعْرٌ ولا خَبْر! فقال له المنصور: أبعد الله مثلك! فما رأيتُ الذي هو أكذب منك! وأمر بإخراجه، وأن يُقَدِّفَ بكتابِ الفصوص في التَّهر. وفي ذلك يقول بعض شعراء العصر:

قد غاصَ في البحر كتاب الفصوص وهكذا كُلُّ ثَقِيلٍ يَغوصُ  
فجاوبه صاعد بقوله:

عَادَ إِلَى مَعْدِنِهِ إِنَّمَا تُوجَدُ فِي قَعْرِ الْبَحَارِ الْفُصُوصُ!

### [٧]

قال صاعد في صدر كتابه بعد ذكر الحاجب ابن أبي عامر وتبجيله:  
«فقد أمرني أدام الله نصره أن أجمع له من حفظي ما استَطَفَّ من نخيلة شعر،  
وغريبة خبر، وعقيلة كَلِمٍ نَدَّتْ عن الكتب المتداولة كالكامل وغيره من كتب  
النوادر؛ إذ قد تساوى الناسُ في تعاورها، وتكافؤوا في نقلها...»<sup>(٢٥)</sup>، ثم ذكر  
بعض شيوخه، ورواياته، وثلاثة آلاف ورقة نسخها من عيون الكتب، لكنها  
ذهبت منه في غمرة بعض الأحداث. وهاهو ذا يؤلف الكتاب الموعود على  
شروط اشترطها: «ولم أضمن كتابي إلا ما نقلته من خطِّ منسوب، أو تَلَقَيْتُهُ  
من في (فم) عالم، فلم أسطره إلا في سويداء القلب حذار أن يزيغ عن الذكر،  
أو أعوّل على تضمين الكتاب. وتصنيف المرء مجلأه عقله...»<sup>(٢٧)</sup>.

فكتاب «الفصوص» كتاب يُعطيه القَدَمُ قيمةً خاصّةً (صنّف في القرن  
الرابع الهجري) وهو من تأليف مشرقي ألفه وأملاه في بلاد الأندلس. فهو -  
بهذا الملمح- يشابه ما كان من أمر أبي عليّ القالي. ثم أقول: إنّ المؤلف  
اشترط تقديم الجديد الغريب الذي لم يُبتدل ممّا يعرفه الأندلسيون المعاصرون،  
وأن يضع فيه من العلم والرواية ما يحرص صاحبه على تبليغه، وعلى أداء أمانة  
العلم فيه؛ قال في مقدمة الكتاب:

«وَحَدَرْتُ خِلَاجَ الْأَجَلِ، وَاعْتِيَاقَ طَوَارِقِ الْعَلَلِ، فِيمَوْتِ بَمَوْتِي مَا  
وَعَيْتُهُ، وَيُدْرَجُ فِي ضَرْحِي مَا حَفِظْتُهُ. وَأَشْفَقْتُ مِنَ الْمَأْتُورِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: (مَنْ

كنتم علماً أجمه الله بلجام من نار)...»<sup>(٢٨)</sup>.

فالأمر ذو أهمية. وإخراج الكتاب اليوم إلى الناس مهمة ذات خصوصية. وهو يدخل في إحياء التراث عامة، والتراث الأندلسي خاصة. وهو يُلقي الضوء على شخصية صاعد، ويسترجم جانباً من حال الأندلس الثقافية في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري، وهي فرصة للنظر في شخصية المؤلف «الخلافية» إن صح الوصف، أو صحّت العبارة.

### [٨]

تصدى لإخراج كتاب الفصوص ودراسته الدكتور عبد الهادي التازي: جعل الدراسة في جزء مستقل في نحو ٤٠٠ صفحة كان حظ كتاب الفصوص منها نحو مئة وعشرين صفحة. علماً أنه ليس لدينا من كتب صاعد إلى الآن سوى هذا الكتاب؛ وحول هذه الدراسة كلام طويل نتركه إلى مجال آخر... وجعل التحقيق في ستة أجزاء: خمسة للنص وحواشيه والتعليقات عليه، وواحد للفهارس وما يلحق بها.

رجع المحقق إلى نسخ الفصوص المعروفة، وهي ثلاث، واحدة من مكتبة القرويين، وثانية من المكتبة الكتانية، وثالثة أظهرت دراسة المحقق أنها ملققة من النسختين السابقتين، وهي نسخة حديثة.

واستفاد المحقق من النسخ الثلاث على منهج بيّنه في مقدمته<sup>(٢٩)</sup>، وقال إنه اعتمد في نصّ الكتاب على نسخة (ق= القرويين) مستعيناً ب: ك (الكتانية) و: ج (الجامعية) الثالثة ملء البياض وخرق الشوس والتنقيح الذي أصاب النسخة الأولى: ق. فإن وجد اختلافاً بين النسخ عالج الأمر كما أوضح وقال: «كُنْتُ أفاضل بينها فأثبت ما يظهر لي أنه الأصوب أو

الأحسن، أو الأنسب. وهذا الصنيع الذي اتبعت جعل نص الكتاب النهائي في جملته مُلقاً من النسخ الثلاث جميعاً. وهذا ما حوّلها عندي كُلهَا لأنّ توصفَ بالأصول...»<sup>(٣٠)</sup>.

على أنّ المحقّق لم يبيّن للقارئ المقاييس التي وضعها لاختيار الأصبوب والأحسن والأنسب. وكان من حقّ القراء عليه، وخصوصاً أهل المتابعة العلميّة من المستويات المختلفة، أن يبيّن لهم صنيعه ليكونوا على علمٍ بمنهج التحقيق وكيفية تطبيق المنهج الذي اختاره. وسوف يتّضح أنّ هذا التعميم، وعدم التحديد قد أثر في عمل المحقّق، وجعل مقاييسه تختلف اختلافاً بيّناً حتى ليكاد الأمر يكون اختياراً ذوقياً من الناحية النظرية، وعشوائياً من الناحية التطبيقية.

وسرد المحقّق منهجه في التحقيق، وخطّته في العمل، في ما يخصّ النصّ وتحريره، والحواشي واستيفاء ما يُخصّصها من تخريج الآيات الكريمة، والأحاديث النبوية، والشعر، والخبر، إضافة إلى التعريف بالأعلام غير المشهورة والإلمام بالأعلام المشهورة، «وما ناسب من الشرح، والتصويب والتعليق»<sup>(٣١)</sup>. وواعد باستقصاء الأماكن: «واستقصيْتُ الأماكن الواردة في الفُصوص... واستعنت بمعاجم البلدان ومعاجم اللغة...»<sup>(٣٢)</sup>.

وهذه الخطّة، حين تنفّذ، مع ما يلحق بها من فروع وإضافات يسيرة كفيلة بالوصول إلى تقديم النصّ الأصلي أو المقارب للأصل (بحسب ما تقدّم المخطوطات حين تعالج معالجة حسنة وافية) وإلى وضع حواشٍ تكفل التعريف بالأعلام (غير المشهورين) والبلدان والمواضع، وتقدّم الشروح (المناسبة كما اقترح المحقّق).

ويتبع هذا أن يعتني المحقّق بالنصوص التي لم تردّ في الكتب الأخرى أو

لم يعثر عليها المحقق في مصادر أخرى. فإن هذه النصوص (الجديدة إن صحت العبارة) تمثل الجانب الذي وعد به المؤلف أصلاً، وجعله المحقق من الذخائر الأدبية واللغوية، وعدّه من أسباب إعادة تقويم شخصية صاعد، وإعادة تقويم كتابه الفصوص أيضاً. قال المحقق:

«استطعتُ أن أرفع الوهم الكبير الذي غشى عيون جميع مَنْ نظر إلى صاعد سابقاً فاعتبره مُخْرِقاً كَدَابّاً. والحق أن علم الرجل في الفُصوص كشف عن معدن نقيس من علوم العرب أظهر التحقيق مصادرها المتعددة وعلاقتها الوشيحة بمختلف معارفهم، كما كشفت الفصوص عن ذخائر من عيون تراثنا لم يسبق أن ظهرت في مُؤَلَّفٍ آخر...»<sup>(٣٣)</sup>، انتهى بحروفه.

ومن هنا نقول: يجدر بكتاب الفصوص، ومن حق صاحبه أيضاً، أن يجيء الكتاب سليماً في نصّه، معالجاً معالجةً وافيةً في حواشيه، بالقدر الذي يكفل تقديمه على الوجه الذي قصد إليه المؤلف، واحتمل عبأه المحقق أيضاً.

## [٩]

كتاب الفُصوص يُعري القارئ بالإقبال عليه اقتناءً، ومطالعةً. ومن المغريات بذلك أخبار الكتاب، وأخبار صاحبه أيضاً؛ ومن ذلك أنّ الكتاب مواد ثقافية من الأخبار والأشعار والاستطرادات المتصلة بذلك مبنية على رواية مشرقي نزل الأندلس. فهو كتاب مشرقي أصلاً، أندلسيٌّ بمعنى من المعاني.

وقد قرأتُ الكتاب، وبدأت قراءتي بالجزء الذي أفرده المحقق لدراسة الكتاب والكلام على مؤلفه صاعد. وثبيتُ بالنص المحقق. وقلّبت أجزاء الكتاب في نظرات اطلاعية. وتوقفت عند نص في الجزء الرابع، فبدت لي ملاحظات في قراءة كلمات فيه، وفي الشروح عليه. ثم نظرتُ في سائر

الأجزاء، واستوفيتُ المطالعة والمراجعة، والتلَبُّث، مع تسجيل الملاحظات ووجهات النظر في قراءة النص وتحقيقه، والتعليق عليه، وشرحه... فهذه ملاحظات قارئ للكتاب، فيها مراجعةٌ لنماذج من المتن والحواشي، على منهج المحقِّق؛ عسى أن تكون إضافةً إلى الجهد المبذول في تحقيق الكتاب، ووجهةً نظرٍ في التحقيق والتعليق والترجمة والشرح وما يتعلَّق به. وهي ملاحظات منهجية، لا تُستوفي، ولكنها تُستعرض نماذج مختلفة، وتقدِّم عند كلِّ نموذج الرأْي، أو الملمح، أو المأخذ، وتبيِّن خروج التحقيق عن المنهج الموعود به، أو التَّقْصير فيه... ولا بدَّ من الثناء - مرةً أُخرى - على جهد المحقق الذي بذله في عمله. وتصديَّه لإخراج الكتاب من المخطوط إلى المطبوع، ووضعُه بين أيدي الدارسين، وإثرائه المكتبة الأندلسية بكتاب له علاقة وثيقة بالفردوس القديم.

### [١٠]

وهذا أو أنْ تقدم الملاحظات متدرّجة على أرقامٍ مسلسلة. ويرى القارئ أن في كل رقم قضية من قضايا تحقيق النص، لكن بعض الفقرات كانت تعالج أكثر من قضية واحدة. وهذا مفهومٌ لتداخل عناصر قراءة النصّ وتحقيقه والتعليق عليه والإضافة إليه، والإخلال بشيء فيه.. وتتناول هذه الملاحظات: مخالفة الأصول المعتمدة دون وجه لهذه المخالفة، والخروج عنها تمامًا بلا داعٍ إلى ذلك، والتسرّع في التحقيق والتعليق، والتعسّف في قراءة النصّ، والإخلال في القراءة المؤدّي إلى خلل في المعنى، أو اضطراب في العرُوض والقافية، وعدم التّمحيص في قراءة قرآنيّة، والخلل في تحقيق المواضع، والخطأ في القراءة المؤدّي إلى خلل في النّحو، والتصحيح والتحريف، والتعجّل المؤدّي إلى

إبهام المعنى المراد أو اختلاله، والخطأ في الشرح، والمجازفة فيه أحياناً، والإخلال  
بالتعريف بالأعلام (ممن لهم تراجم): مشهورين ومغمورين...

إنَّ قِدَمَ الكتاب، وانفراده ببعض النصوص، وطبيعة المخطوطات الباقية  
المتعمد عليها، كما وصفها المحقق، يقتضي الأناة، وركون العمل إلى تطاول  
الزمن، واستغراق المصادر، وتحري معرفة الأعلام والبلدان وعرض المشكل على  
مضانَّ حلّه بالوجوه الممكنة والأساليب المختلفة.

وتعجّل «تحقيق» نصّ كالفصوص لا بدّ له من أن يؤدي إلى  
ملاحظات، ولعلي أقول إنّها ملاحظات كثيرة جداً: وهذه نماذج منها. أمّا  
استيفاء المراجعات والملاحظات فيقتضي متابعة الكتاب في فُصُوصِه (كما  
قسمها المحقق) إلّا القليل... وهذا سرُّ الملاحظات المختارة...

١- من مخالفة الأصول المعتمدة:

في الجزء الخامس (ص: ٨٣) قطعة رواها ابن الأعرابي لامرأة تُوصي

ابنتها، وهي، كما رسمها المحقق:

«بُنَيَّ إِنْ نَامَ تَنَامِي قَبْلَهُ،  
وَأَكْرَمِي تَابِعُهُ وَأَهْلَهُ،  
وَلَا تَكُونِي فِي الْخِصَامِ مِثْلَهُ،  
فَتَخْصِمِيهِ فَتَكُونِي بَعْلَهُ!».

وعلق صاعد بعدها بهذه العبارة: «قولها: تنامي قبله؛ أي: بادري إلى

فراشك لئلا يتهمك!». انتهى كما رسمه المحقق.

وفي النصّ وفي تعليق صاعد كما رسمه المحقق كلام:

أولاً: قول الأعرابية «بُنَيَّ»، والخطاب لابنتها يحتاج إلى توجيه؛ فهي إما

أَنها أَرادت بُنْيَتِي وَحَدَفْتُ، وإِما أَنَّ الأَصْل: بُنْيَةٌ! بالوقوف على الهاء، ثم نُقلت حَرَكةُ الهمزة إلى الهاء، لتصبحَ هَمزةً وَصِلَ لفظاً، هكذا: «بُنْيَةٌ أَنْ...» على ما في الوَجْه الثاني من تكلف...

ثانياً: قولها في النص «تنامي قبله» أصلها - كما يقتضي المعنى المراد والسياق -: «فنامي». وقد قال المحقق إنَّ عبارة صاعد بعد النصِّ في الأصول «فنامي قبله». ثم عَيَّرَها إلى «تنامي قبله» لكي تتفق وما في البيت الأول!!  
ثالثاً: قول الأعرابيَّة في البيت الثاني: «وأكرمي» وقولها في البيت الثالث: «ولا تكوني» يقتضي أن تكون الكلمة في البيت الأول «فنامي» على الأمر الذي توالى في الجُمْل اللاحقة...

رابعاً: قال المحقق في الحاشية «في الأصول (فنامي)، والوجه ما أثبت. وأحال على البيت الأول؛ ولم يصنع شيئاً فقد اضطرب الشعر واحتلَّ الكلام.  
خامساً: من حقِّ النصِّ إيضاحه، وأخصَّ البيت الأخير في جزأيه: «فَتَخْصِمِيهِ» و«فتكوني بعلة»!  
- في اللسان: خاصمةً خصاماً ومخاصمةً فخصمته يخصمته خصماً: غلبه بالحجة.

- وقولها: «فتكوني بعلة»، أي إذا أخذت بهذه النصائح تكونين بعلة: زوجه: (حسنه العشرة لزوجه).

فترك الشرح هنا نقص، ومن منهجه شرح ما دون ذلك.

٢- ومما خرج فيه المحقق عن المخطوطات واجتهد في القراءة فأخطأ ما في

(٢: ٣٨) وفيه: قال الفرزدق في الحواريات:

فقلتُ إنَّ الحوارياتَ مَعْطَبَةٌ إذا تَقَتَّلَنَ من تَحْتِ الجلابيبِ

وفي الحاشية من قلم المحقق ما نصّه: «في (ك): الحوريات، وفي الأصول: تَقْتَلَنَّ [بالقاف]؛ والتصويب من الديوان. المعطبة: الهلاك. تفتلن: تَلَوْنَيْنِ». انتهى بحروفه.

- ويكون المعنى بحسب ما اختار من الرسم، وما يؤدي إليه نصّه من المقصد: «إِنَّ هَؤُلَاءِ النَّسْوَةَ تَلَوْنَيْنِ من تحت الجلابيب»!! والشرح غريب، وترك رواية صاحب الفصوص أعجب! وأقول:

في اللسان (ق ت ل): «تَقَتَّلَتِ الْمَرْأَةُ لِلرَّجُلِ: تَزَيَّنَتْ؛ وتَقَتَّلَت: ومَشَتْ مِشْيَةً حَسَنَةً تَقَلَّبَتْ فِيهَا، وَتَنَّتَتْ، وَتَكَسَّرَتْ. يُوصَفُ بِهِ الْعِشْقُ، وَقَالَ: تَقَتَّلَتِ لِي حَتَّى إِذَا مَا فَتَلْتَنِي تَنْسَكْتِ مَا هَذَا يَفْعَلِ النَّوَاسِكُ! قال أبو عبيد: يقال للمرأة: هي تَقَتَّلُ فِي مِشْيَتِهَا. قال الأزهري معناه: تَدَلَّلَهَا وَاحْتِيَالَهَا...».

- فُصُوبُ الرِّوَايَةِ: تَقَتَّلَنَّ (بالقاف المبتدأة).

- وقد سمّت العرب من هذه المادة ب: فَتُولُ، وَفَتَلَةٌ!.. فاجتهد المحقق في غير محلّه؛ وشرّحه لا يصحّ.

٣- ومن خلل المنهج الاجتهاد في القراءة بلا خُطّة، ولا عوامل ترجيح واضحة ما في الفصوص (٤ : ٢٤٩):

خَيْرٌ مِنَ الْبُخْلِ كُلِّ شَيْءٍ وَالْبُخْلُ خَيْرٌ مِنَ السَّوَالِ  
يَقْطَعُ يَدِي دُونَ أَنْ أَرَاهَا وَقَدْ عَلَّتْهَا يَدُ النَّوَالِ!..

قال المحقق في الحاشية: «تسكين (يَقْطَعُ) ضرورة»

وأظن أنّ في النصّ تحريفاً؛ وكأنّ الأصل: «قَطَعُ يَدِي». وبذلك يكون المبتدأ اسماً، والخبر اسماً أيضاً؛ ويصحّ المعنى مع صحّة اللفظ.

## ٤- وفي (ج ٤: ١٦٢):

«من غرائب بيوت المعاني قول الشاعر:

وإيَّ وإن عَشَّرْتُ في أرضِ مالكِ حِذَارَ المنايا إني جَزُوعٌ!  
ولا يستقيمُ البيتُ على هذه الصُّورة. فالشاعر ينفي عن نفسه الجزع،  
ويُحَكِّمُ العَقْلَ فلا يُعَشِّرُ تعشير الحمير، كما كان يزعمُ بعض النَّاسِ في  
الجاهليَّة، قالوا: إنَّ مَنْ عَشَّرَ قَبْلَ أن يَدْخُلَ بَلَدًا أَمِنَ من الوباء الذي فيه.

- ويصحُّ البيت لو حُذفت الواو التي قَبْلَ (إن):

«وإيَّ إنَّ عَشَّرْتُ في أرضِ مالك... إلخ»

ولو بقيت الواو لانعكس المعنى وشهد الشاعر على نفسه بالجزع، وهو  
عَكْسُ مراده!... ولعلَّ الواو مُفَحِّمَةٌ من نَسْخِ التَّحْقِيقِ (حديثًا).

- وبالمناسبة، لو رجع المحقق إلى مادَّة: (رَوْضَةُ الأجداد) في مُعْجَم  
البلدان لَوَجَدَ كلامًا مُفيدًا في المعنى الَّذِي أَوْرَدَهُ الشاعر. وفي ياقوت، ثَمَّة،  
أبياتُ عُرْوَةَ بن الورد؛ وقد أَوْرَدَ المُحَقِّقَ واحدًا منها أَخْذًا عن ديوانه أو مجموع  
شعره. ولكنَّه لم يَسْتَوْفِ.

- وفي المعاجم في مادة (ع ش ر) كلامٌ مفيدٌ في الموضوع كما في

اللِّسان وغيره.

٥- ومن أخطاء تحقيق النصِّ عَدَمُ مراجعته على الأصول، والقُرُوع مع  
قارئ خبير، وكانَّ محقق الفصوص اكتفى بمتابعته الشخصية؛ فوقع في أخطاء  
وأوهام كثيرة. ويضاف إلى «عدم المراجعة» التَّسْرُوع...

(١) في (ج ٤ ص ٢٣ - ٢٤) مثلاً:

حَبْلُكَ مَطْرُوعٌ على الغاربِ فَادْهَبْ فَلا حُيَّيتَ من صاحبِ

مالي وللخُلبِ من بارقٍ وللسرابِ المطمِعِ الكاذبِ؟  
ما ضرَّ صدُّكَ إن لم أكنُ في وُدِّ أمثالك بالزَّاعِبِ... إلخ  
والبيت الثالث مضطرب في شطره الأول؛ وكأنه - مثلاً - على هذه  
الصورة، (أو ما يُشبهها):  
ما ضرَّني صدُّكَ إذ لم أكنُ...

(٢) وبالمناسبة فإن المحقق كان يستعرض آية معلومة تعرض مناسبتها أو  
أسبابها ولأدنى ملاسة. ولكنه لم يذكر أن الشطر الأول مؤسس على مثل  
عربي مشهور. وفي أمثال الميداني (مجمع الأمثال: ١ : ١٩٦): «حَبْلِكَ عَلَى  
غَارِبِكَ!» ومثل هذا موصول بمقدار ثقافة المحقق، وصبره على النص، ومطالعة  
الزمن للبحث والتحصيص...

٦- وقال صاعد (٤ : ١٢٩) مرض أبو محمد الزبدي فكتب إليه المنصور: «...  
اسْمِعْ أَصِفْ لَكَ رُفِيَّةً تَنْفِي السَّقَامَ مِنَ الْجَسَدِ  
اعْتَدْ وَأَنْتَ مُؤَيَّدٌ حَامِي قَرْنِصٍ يَرْتَعِدُ  
وإِوَرَّةً لَا يَشْتَكِي مَنْ ذَاقَهَا نَفَخَ الشَّرْدُ...»  
إلخ...

فالمنصور يصف لأبي محمد هذا على سبيل الدعابة «رُفِيَّةً» أي وَصْفَةً  
من الأطعمة وأنواع الحلوى...

١- قوله «اعْتَدْ» ذَكَرَهَا بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةَ دُونَ «اعْتَدْ» فِي بَعْضِ  
مُصَادِرِهِ. وَلَمْ يَبَيِّنِ الْمَرَادَ، وَلَا تَوَجِيهَ الْمَعْنَى!

٢- قَالَ الْمُحَقِّقُ: «فِي الْأُصُولِ جَامِي، وَلَا مَعْنَى لَهَا وَالْوَجْهُ مَا  
أُثْبِتَ». أَي تَرَكَ «جَامِي» أُمَّ الْجِيمِ إِلَى حَامِي، بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ.

- ٣- وقرأ «قريص» بقاف مُثَنَّاة. وقال: الْقَرِيصُ: نوعٌ من الأدم.
- ٤- وضبط الثَّرْدُ هكذا بفتح الثاء المُشَدَّدة، والراء. ولم يشرح ولم يوجه.
- قلت: أقرأ الشَّطْرَ الثَّانِي من البيت الثاني: «جَامِي فَرِيصٍ يَرْتَعِدُ»  
والجاء: «إناءٌ للشَّراب والطَّعام من فضَّة وغيرها، وهي مؤنثة. والكلمة مُعَرَّبة  
كما في الوسيط. والفَرِيصَةُ (بالفاء الموحَّدة) اللَّحْمَةُ التي تَكُونُ في الجَنْبِ  
تُرْعَدُ. وقال أبو عبيد - كما في اللسان: هي اللَّحْمَةُ التي بَيْنَ الجَنْبِ  
والكَتِفِ، التي لا تَزَالُ تُرْعَدُ من الدَّابَّةِ. وجمع الفَرِيصَةِ: الفَرِيصُ والفَرَايِصُ.
- وقوله: «الثَّرْدُ» أقرأ: الثَّرْدُ، بضمَّتين، وهي جَمْعُ ثريدة. وبهذا يتوجَّه  
المعنى كما ترى.

- وعلى ذِكرِ الفَرِيصَةِ؛ فقد قرأ المحقِّق بيتاً في (ج ١ ص ١٠٥) من  
الفصوص على النحو الآتي:

تَحُولُ قُشْعَرِيَّاتُهُ دُونَ لَوْنِهِ فَرَائِصُهُ مِنْ خَيْفَةِ الْمَوْتِ تُرْعَدُ

والشعر لساعدة بن جُوَيْبَةَ، وشعره منشورٌ، رجع إليه المحقق.

- والصَّوَابُ: فَرَائِصُهُ (بالصَّاد المهملة) والمعنى واضح.

- وعبارة: «تَرْتَعِدُ فَرَائِصُهُ» من العبارات الشائعة الدارجة.

٧- من الاضطراب في قراءة النص، وعدم التَّفَاز في مقاصده:

في ج ٥: ص ٢٦٢ رجز لأبي العَمَرِ الطمري:

يا	قَرَدَ	قَرَادٍ	يُتَرِّي	قَرَدَهُ
ساميَّت	قَرَدًا	لن	تَنَالَ	بِحَدِّهِ
ولو يَمُدُّ	ما بَلَّغَتْ	مَدَّهُ		
ولو يَشُدُّ	ما بَلَّغَتْ	شَدَّهُ		

إلى أن يقول:

فكيف تَرْجُو أَنْ تكونَ نِدَّهُ  
لا بل تكونَ دُونَهُ وَضِدَّهُ؟

وظاهرٌ أنَّ الرَّاجزَ يفاضلُ بين اثنين أحدهما ذو خصالٍ رديئةٍ، فَشَبَّهه بالقرْدِ، والآخر ذو خصال حميدة. ويقول: كيف يصحُّ أن يُساميَ ذلك القردُ «الزديءُ» ذلك الرَّجُلَ العظيم؟

(١) - وفي الحاشية أن أصل البيت الثاني في مخطوطاته:

ساميتَ قَوْمًا لن تنالَ بَجْدَهُ

ورأى المحقق أن كلمة (قَوْمًا) لا تستقيمُ فَجعلها «قَرْدًا» فَرَادَ في فَسادِ المعنى. إذ كيف يصحُّ أن يجعلَ الممدوحَ المحمودَ قَرْدًا مثلما جعلَ ذلك المذمومَ المزدولَ قَرْدًا؟

- والصواب أن يُقرأ البيتُ على هذا الوجه:

ساميتَ قَرْمًا لن تنالَ بَجْدَهُ!..

و«القَرْمُ» مناسبةٌ من جهة الرّسم، ومن جهة المعنى، والقَرْمُ في اللّغة: الفحل، وهو السيّدُ المعظمُ أيضًا.

(٢) ولم يشرح عبارة «دونه»، وشَرَحَها ضروريًّا لأنّها هنا بمعنى: «فَوْقَهُ وأَحْسَنَ منه». وفي اللسان (دون): «... يُقال: زيدٌ دونك أي: هو أحسنُ منك في الحَسَبِ» إلخ...

٨- ومن التعسف في قراءة النصّ (لفظًا وضبطًا) وترك شرحه حين تدعو الضرورة إلى ذلك: القطعة (١٠٧) ج ٢ ص: ٢٠٥ - ٢٠٦ من أبيات وديعة بن ذرة (جاهليّ قاسم):

- ١- لقد قيل من طول اعتلالك بالقذى أجدك لا تلقى لعينيك قاذيا  
 ٢- بلى إن بالجزع الذي بين منشدٍ ومؤبولةٍ لو كان يُلفي مُداويا  
 ٣- سَقَّتني على لوحٍ من الماءِ شَرِبَةً سقاها بها الله الذَّهابَ العَواديا  
 ٤- فلم أَرِ مثلي مُستغيثًا بِشَرِبَةٍ ولا مثل ساقِي المُستغيثين ساقيا  
 - وفي هذه الأبيات كما نسَخها المحقق، وكما حَشَى وشرَح أقوال:

1- قرأ المحقق كلمة «لوح» بفتح اللام وضبطها كذلك. ولم يشرح الكلمة، وأهمَّل شرح معنى البيت.

- وفي اللسان: اللُّوح (بالفتح)، واللُّوح (بضم اللام) أعلى: أخفُّ العطش، وعمَّ به بعضهم جنس العطش.

2- قرأ المحقق (الذَّهاب) بفتح الذال، والصواب: الذَّهاب بكسر الذال.  
 - وفي اللسان: «الذَّهبة (بالكسر) المطرَّة، وقيل المطرَّة الضعيفة، وقيل الجود، والجمع ذهاب». ورجَّح أبو عبيد عن أصحابه أنَّ الذَّهاب «الأمطار اللينة».

3- لم يشرح كلمة «قاذيًا» في البيت الأول. والقادي: فاعل من قذا على القياس.

أقول: لو حاول المحقق أن يقرأ النص على وجه صحيح وأن يرجع إلى كتب اللغة لأفاد النصَّ جملةً، وقرأه على وجه صحيح، وأضاف إلى المعجم ملاحظاتٍ نافعة؛ و:

أ) سياقُ الكلام يدلُّ على أنَّ الشاعر أراد بكلمة اللوح جنسَ المطر لا المطر الخفيف؛ وهذا يُضيف شاهدًا إلى المعجم يُرجِّح فرعًا من المعنى على آخر.  
 ب) وسياقُ الكلام في هذه القطعة يدلُّ على أنَّ الشاعر أراد بالذَّهاب هنا المطرَ الجودَ (الكثير الغزير) وهو شاهدٌ مؤكِّد لهذا الفرع من المعنى.

ج) استخدام الشاعر كلمة «قاديًا» يدلّ على معنى أهمله في اللسان، وهو استعمال فعل «قَدَا» لمعنى: أزال القذى. وينصّر هذا المعنى، والفهم الذي نأخذ به ما في البيت الثاني من إيراد كلمة «المداوي». ولعلّ في العَرَب مَنْ كان يُتقن هذا العمل (إزالة قَدَى العَيْن) مِمَّن كان يعالجُ أو يتطبّب، وقد قال:

بلى إنَّ بالجزع الذي بين مُنشدٍ ومؤبولة لو كان يُلْفِي مُداويا  
وإن كانت (المداوي) هنا موصولةً أيضًا بسائر مقاصد الأبيات !

٩- ومن التَّسْرُع في التحقيق والتعليق ومعرفة رجال كتاب

الفصوص التعليق ذو الرقم ١٧٢٣ من ج ٢ ص ٢٠٧، وفيه:

1- في المتن: «ونقلْتُ بعدَ هذا للمضرب؛ جاهلي: نظرتُ بأعلى سَيْلِ  
جوسين نظرةً...» إلخ.

2- في الحاشية ما نصّه: «في المؤلف والمختلف ٢٧٨-٢٧٩ ثلاثة شعراء

ممن اسمهم المضرب: الأول: المضرب المزني واسمه عقبة بن كعب بن زهير بن أبي  
سلمى، والثاني: المضرب بن هود بن خالد بن معاوية بن خفاجة العقيلي، والثالث:  
المضرب بن المثلّم اليشكري. ولست أدري المقصود منهم». انتهى بحروفه.

قلت: يخرج من هؤلاء الثلاثة حتمًا، المضرب المزني، فإنه حفيد زهير بن أبي

سلمى، وهو أمويّ العصر؛ ولا وجه لإدراجه مع شعراء العصر الجاهلي!..

١٠- ومن التعجّل في القراءة ج ١ ص ٥٠ «وأمّ خنور: النعمة؛ وهي

أيضًا مصر؛ سميت بذلك لرفاعتها». وكلمة «رفاعتها» مضبوطة بالشكل.

1- قلت: صوابُ القراءة: «لرفاعتها» بالعَيْن المعجمة من: رَفَعَ عَيْشُهُ:

رَفَعًا ورفاعيةً ورفاعةً: اتَّسع (أي صار مُرفَّهًا).

2- في اللسان فضلُ كلام على «أمّ خنور»: ضَبَطَها، وسائر معانيها

(سوى ما ذكره صاعد) ومما فيه (خ ن ر): «أُمُّ خَنْوَرٍ، وَخَنْوَرٌ: الضَّبَعُ وَالْبَقْرَةُ... وقيل الدَّاهِيَةُ، وَأُمُّ خَنْوَرٍ: الصَّحَارَى، وَأُمُّ خَنْوَرٍ وَخَنْوَرٌ وَخَنْوَرٌ: الدُّنْيَا؛ ... وَأُمُّ خَنْوَرٍ: مِصْرٌ». ونقل في اللسان عن الأزهري: في الخنور ثلاث لغات: خنور مثل بلور، وخنور مثل سفود، وخنور مثل عدور؛ والخنور: النعمة الظاهرة، وقيل: إنما سُميت مصر بذلك لنعمتها وذلك ضعيف... إلخ».

- ومن حقّ هذا النصّ شيء من التحقيق اللغوي والتعليق المناسب.

١١- ومن خلل المنهج: التعريف بالرجال والأعلام حيناً وترك ذلك حيناً آخر. ومن حق العمل التحقيقي أن يسلم المنهج. فإذا أوجب الحقق على نفسه أمراً تابعه. فإن لم يعثر على ترجمة في موضع من المواضع نَبّه على ذلك. ومن أمثلة ذلك ما في ج ٢ ص ٢٨٩: «قال صاعد: وأنشدني ابن بلبل للجمل المصري يصفُ هريسةً دعا إليها أصدقاء... إلخ».

ولم يعرف بالجمل؛ وهو معروف: أبو عبد الله الحسين بن عبد السلام. قال فيه ياقوت (إرشاد ١٠: ١٢١): «الشاعر المشهور، كان شاعراً مقلماً مدح الخلفاء والأمراء...» وفي مختصر ابن عساكر (٧: ١٠٩) توفي في ربيع الآخر سنة ثمان وخمسين ومئتين... وكان شريهاً على الطعام... وبهذا الخبر يلتقي ما في ابن عساكر مع النصّ الذي أوردته صاعد عن الهريسة...

- وقد ترجم الرزكلي للجمل المصري ترجمة خفيفة (٢: ٢٤٠).

١٢- ومن ترك الشرح المفيد في توكيد القراءة الصحيحة، أو إثبات علو رواية كتاب الفصوص ما في البيت الخامس من قصيدة نفيسة لعبيد بن أيوب العنبري، وذلك قوله (ج ٣: ص ٢٥٩).

ولله دُرُّ العُولِ أَيُّ رَفِيقَةٍ لِصَاحِبِ قَفْرِ خَائِفٍ يَتَفَتَّرُ

وفي الحاشية إشارة إلى رواياتٍ أُخرى في بعض المصادر مثل: «متقَرَّ» و«متقَرَّ» و«يتسَرَّ»؛ ولم يشرح، ولم يعلِّق.

ومعنى يتقَرَّ: يَطْلُبُ قُتْرَةَ الصَّائِدِ لِيخْتَبِئَ فِيهَا. وَالقُتْرَةُ هِيَ البئر (الحُفْرَةُ) يَحْتَفِرُهَا الصَّائِدُ يَكْمُنُ فِيهَا، وَكُتْبَةٌ مِنْ بَعْرِ أَوْ حَصَى تَكُونُ قُتْرًا. وَيُقَالُ: اقْتَرَّ الصَّائِدُ فِي القُتْرَةِ.

- أقول وكأن رواية: «يتسَرَّ» شرح لـ «يتقَرَّ». فهذا من ترك الشرح الذي يوضح النص، ويوجه الرواية.

١٣- ومن اختلال المنهج الاختيار من الأصول التي يرجع إليها دون حُطَّة واضحة في الاختيار. وترك الأولى إلى الأدنى، أو أخذ النص الذي لا وجه له وترك الصواب.

ومن ترك الأولى، ما في القطعة التي في (ج ٣ ص ٢٢٧ - ٢٢٨) وهي للقاضي التنوخي:

اسقني قَبَلَ صَاحِبِي وَاخْشَ صَرْفَ التَّوَابِ  
فَالهَلَالُ الَّذِي يَلُو حُ خَلَالَ العِيَابِ  
مِثْلُ فَحِّ اللُّجَيْنِ صِيَّ عَ لَصِيدِ الكَوَاعِبِ  
فاختار المحقق كلمة «الكواعب» وأعرض عن «الكواكب» المثبتة في الحاشية. ولم يذكر مُسَوِّغًا لِتَرْكِهِ الأُولَى والأَعْلَى؛ كما يقتضي المعنى.

١٤- ومما لم يشرحه المحقق، ولا يستقيم كما أوردته كلمة: «وهنا» في البيت الآتي، من قطعة وصف بها الشاعر مائدةً فيها أنواع من الطعام، قال: (ج ٤ ص ١٢٧):  
ارْفَعْ وَضَعٌ وَهَنَا وَثَمَّ وَهَاهُنَا قَصْفُ المَلُوكِ وَنَهْمَةُ القُرَّاءِ  
(١) قُلْتُ لَعَلَّ الأَصْلَ: «ارْفَعْ وَضَعٌ هَنَا وَثَمَّ وَهَاهُنَا...»،

- وفي اللسان من وجوه لفظ هُنَا: «ومنه قَوْهُم: بَجَمَعُوا من هُنَا ومن هُنَا أي: من هَا هُنَا ومن هَا هُنَا... إلخ». أمَّا رَسْم المحقق للكلمة «وَهُنَا» فلا وَجْه له.

(٢) وبالمناسبة: لم يعلق المحقق على الشطر الثاني، وفيه عبارتان تدخلان في المضاف والمنسوب.

- وفي كتاب الثعالبي: (ثمار القلوب - مصر - أبو الفضل: ١٧٤) «أَكَلُ الصُّوْفِيِّ» وفيه «سئل بعضُ القُرَاء عنهم فقال: رَقَصَةٌ أَكَلَةٌ. وبلغ من عنايتهم بأمر الأكل وحرصهم على قطع أكثر الأوقات به أن نقش بعضهم على خاتمه ﴿أَكُلْهَا دَائِمًا﴾...!!»

١٥- ومن الشرح اللغويِّ المُجَازِفِ به شرحه «عَبَّ» ب: «نَقَصَ» في قول الشاعر: (ج ٥ ص: ٢٦٣):

أَلَمْ تَرْنَا غَبْنَا مَاؤُنَا سِنِينَ فَظَلْنَا نَكُدُّ البئارا؟!  
ولم يَرِدْ: عَبَّ، في معاجم اللغة لمعنى: نَقَصَ هكذا؛ والمراد: تَأَخَّرَ نزولُ المطر عليهم، فالتفتوا إلى الآبارِ يُسْرِفُونَ في طلبِ الماء منها، ويجهدون لذلك جهدهم.

- وقارن بما في الفصوص (١: ٧٧) من قَوْل الآخر:

فلو كنت ماءً كُنْتَ من صَوْبِ مُزْنَةٍ ولو كنت دُرًّا كُنْتَ من صَدَفِ البَحْرِ!..

١٦- وفي ج ١ ص ٩٣ قطعة لِشَيَّان بن سعد بن قُرط (ويُتَرَجَم له في العققة) يقول فيها - عن أمه -:

لَيْسَتْ بِشَبْعِي وَإِنْ أَنْزَلْتُهَا هَجْرًا وَلَا بَرِيًّا وَلَوْ حَلَّتْ بِذِي قَارِ  
(١) وقد شرح المحقق (هَجْرًا) من عبارة نَفْسِهِ فقال: هَجَرَ: «قريةٌ معروفة

بكثرة التمر». هكذا. ولم يُجَلَّ. وعلى (هَجَرَ) كلامٌ طويل في ياقوت -مثلاً- في ج ٥ ص ٣٩٣. «... ناحية البحرين كُلُّها هجر، وهو الصَّواب».

(٢) وَأَهْمَلِ الكلام على «ذي قار». ولو رجَّع إلى مُعجم البُلدان مثلاً لأضاء النصَّ وأَوْضَح المراد، وفيه (٤: ٢٩٣): «ذُو قار ماءٌ لِيَكْر بن وائل قريبٌ من الكوفة بينها وبين واسط؛ و: جِنُّ ذِي قار على لَيْلَةٍ منه، وفيه كان الوُقْعَةُ المشهورة بين بكر بن وائل والفرس...».

وبهذا الإيضاح يَتَبَيَّن قول الشاعر: «ولا بَرِيًّا ولو حَلَّتْ بذي قار!». لأنَّ المرادَ مكانَ الماءِ في ذلك الموضع ومكانته!

١٧- وفي الجزء الأول ص: ٥٧ - ٥٨ نص لشاعر من العذريين الأمويين أوله:

خليلي زُورًا قَبْلُ شعب النَّوى هندا ولا تَأْمَنُ من دارِ ذي لَطْفٍ بُعْدًا  
ولا تَعَجَّلَا لم يَدْرِ صاحبُ حاجةٍ عناءٌ يُلاقِي في التَّعَجُّلِ أم رُشْدًا  
إذا ساعَتْ هِنْدُ رَضِينَا ولم نَجِدْ لِألفٍ سواها أنْ يُفارقنا فُقْدًا...

وعلى النص ومتعلقاته ملاحظات منها:

(١) لم يَعْرِف بالشاعر، وهو معروف، وقد رجَّع المحقِّق إلى ترجمته في الأغاني. والتَّعْرِيف بالشعراء والأعلام من منهج المحقِّق في هذا الكتاب. وله ترجمة أو خبر في سمط اللآلي، ومصارع العشاق، وتزيين الأسواق وغيرها؛ وهو: عبدُ الله بنُ العَجَلان.

قال أبو الفرج في التعريف به: «شاعرٌ جاهليٌّ، أحد المتيمين من الشعراء، ومَنْ قَتَلَهُ العِشْقُ منهم. وكان له زوجةٌ يقال لها «هند»، فطلَّقها، ثم ندم على ذلك. فتنزَّوحتُ زوجًا غيره، فماتَ أسفًا عليها».

والإشارة إلى الشاعر مهمّة، والإشارة إلى «هند» أكثر أهميّة؛ فقد كرّر الشاعر ذكراً في نصّ (الفصوص) خمس مرّات باسمها، وذكرها بالضّمير والإشارة في سائر الأبيات، ومنها:

فَمُرّاً عَلَيْهَا بَارِكُ اللَّهُ فِيكَمَا      وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هِنْدُ طَرِيقَكَمَا صَمَدًا  
وَقَوْلًا لَهَا لَيْسَ الطَّرِيقُ أَجَازَنَا      وَلَكِنَّا جُرْنَا لِحَاجَتِنَا عَمَدًا  
تَنَخَّلْتُ مِنْ نَعْمَانَ عُوْدَ أَرَآكِهِ      لِهِنْدٍ وَلَكِنْ مَنْ يُبَلِّغُهُ هِنْدًا؟!...  
والإشارة إلى الشاعر والمحبوّة هند تزيد النصّ وضوحاً للقارئ، وتُضيف إلى كلمة التحقيق مصداقيّة المحقّق؛ وفي الخبر أنّه طلقها سكران. وهذا يزيد حسرته وأسفه.

#### (٢) رواية الأغاني للبيت الثاني:

وَلَا تَعَجَّلَا لِمَ يَذِرُ صَاحِبُ حَاجَةٍ      أَعْيًا يُلَاقِي فِي التَّعَجُّلِ أَمَ رُشْدًا  
ومن منهج المحقّق أن يغيّر الأصل عنده بما يعجبه من الروايات أو القراءات الأخرى. ولكنه - هنا - لم يُغيّر، ولم يُرَجِّح النصّ الذي في الأغاني. ويرى القارئ أنّ رواية أبي الفرج هي الصّحيحة؛ بدليل (رُشدًا) في آخر البيت؛ فقابل بين غياً و: رُشدًا. وهو مجرّى المعنى الصّحيح.

(٣) لم يُعرّف بـ (نَعْمَانَ)؛ وفي بلاد العرب أكثر من موضع يُسمّى به، وأشهرها (نَعْمَانَ) الذي ذكره مُحَمَّد بن عبد الله التّميري (الأغاني - ثقافة ٦: ١٨٢) في قصيدته الدّاعة:

تَضَوَّعَ مِسْكًَا بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ      بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةِ حَفِرَاتٍ...

وينظر معجم البلدان (نَعْمَانَ) ٥: ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٤) والبيتان الأخيران في القطعة، وهما برقمي: (٨، ٩) وتحت قراءة

المحقق لهذين البيتين نظر.

١٨- ومن التسرع في التحشية، والإيضاح، ومتممات التحقيق: تعريفه بزفر بن الحارث، بقوله (٤: ١٦٧) الحاشية ١٠٣٢ ما نصّه: «شاعر أموي معاصر لجرير والفرزدق» واعتمد على العقد (الفريد كما سماه)!! ولو رجع إلى الأعلام دون غيره من المصادر لوجد فيه: «أبو الهذيل زفر بن الحارث أمير من التابعين من أهل الجزيرة. كان كبير قيس في زمانه. شهد صقين مع معاوية أميراً على قنسرين، وشهد مزج راهط مع الضحّاك ابن قيس الفهري. وقُتل الضحّاك فهرب زفر إلى قرقيسيا (عند مصب نهر الخابور في الفرات) ولم يزل مُحَصَّنًا فيه حتى مات. وكانت وفاته في خلافة عبد الملك... إلخ» - وفي ذيل ترجمته من الأعلام مصادر الترجمة.

- وزفر بن الحارث ممن لا يُجْهَلُ مكانه. وله تراجم واسعة، وذكر طويل في كتب التراجم والتواريخ.

وهذا يدخل أيضاً في خلل المنهج في التعريف بالأعلام، واستقصاء التعريف إليهم، والتحقق من أسمائهم وشخصياتهم.

١٩- ومن طرائف التصحيف، وتعجّل القراءة في (٤: ١٤٥) هذه العبارة: «ووكّل بنا رجلاً ممن كان معه وقال: لا يُهاجِرُ مَنْ كان في جوار أبي زُرارة...» والفعل على هذه القراءة: هاجن: يُهاجِرُ!!

- والصواب «لا يُهاجِرُ» أي: لا يُزعج!... والمادة اللغوية هي من (ه ي ج) وليست من (ه ج ن)!!

٢٠- ومما صحّفه المحقق، وهو كثير في كتاب الفصوص هذا، من قطعة من الشعر العالي لأبي شراة؛ فيها قوله (ج ٤ ص ٢٣)

دَرِينِي أُمَّتْ مِنْ قَبْلِ حَلِّي مَحَلَّةً لَهَا فِي وُجُوهِ السَّائِلِينَ عُصُونَ  
 وَلَمْ يُعَلِّقِ الْمُحَقِّقُ وَلَمْ يَشْرَحْ - وَجَاءَتْ (عُصُونَ) هَكَذَا كَأَنَّهَا جَمَعَ عُصْنَ،  
 وَلَا مَعْنَى لَهَا. وَالصَّوَابُ: عُصُونَ بِالصَّدَادِ الْمُعْجَمَةِ. وَالْعُصُونَ هِيَ: مَكَاسِرُ  
 الْجِلْدِ فِي الْجَبِينِ، وَالْعُصُونَ: التَشَنُّجُ. فَالشَّاعِرُ يُجَنِّبُ نَفْسَهُ أَنْ يَقِفَ مَوْقِفَ  
 السَّائِلِ الَّذِي تَنْكَسِرُ نَفْسُهُ لِسُؤَالِهِ النَّاسَ، وَيُظْهِرُ أَثَرَ ذَلِكَ الْإِنْكَسَارِ فِي وَجْهِهِ  
 وَجَبِينِهِ عُصُونًا وَمَكَاسِرًا!!

وَتَرَكَ الْمُحَقِّقُ التَّعْلِيْقَ عَلَى التَّصْنِ، وَهُوَ يَجِبُ الْإِسْتِطْرَادَ فِي التَّعْلِيْقِ؛  
 فَتَرَكَ نَصًّا مُهِمًّا، وَعَمَلًا - فِي تَحْقِيقِهِ - مُفِيدًا!!

٢١- وَيَشْتَرِكُ فِي الْمِثَالِ الْآتِي: خَطَأَ الْقِرَاءَةَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ الْخَطَأَ فِي  
 النَّحْوِ وَغِيَابِ شَوَاهِدِهِ الْمَشْهُورَةِ. فِي الْجِزْءِ ٢ الصَّفْحَةَ ٣ قَوْلَ الشَّاعِرِ:  
 تَذَكَّرُ سَلْمَى أَنَّهُ لَطْرُوبٌ عَلَى حِينِ أَنْ شَابَتْ وَكَادَ يَشِيْبُ!  
 وَهِيَ قِرَاءَةٌ لَا تَصِحُّ مِنْ جِهَةِ اللَّغَةِ وَإِعْرَابِ الْكَلَامِ، وَهِيَ تُفْسِدُ الْمَعْنَى  
 أَيْضًا. وَصَوَابُ الْقِرَاءَةِ:

تَذَكَّرَ سَلْمَى! إِنَّهُ لَطَرْوُبٌ! عَلَى حِينِ أَنْ شَابَتْ وَكَادَ يَشِيْبُ  
 فَالْجُمْلَةُ الْأُولَى اسْتِفْهَامٌ تَعْجِيبِي «تَذَكَّرَ سَلْمَى!» وَالْجُمْلَةُ الثَّانِيَّةُ: تَقْرِيرٌ مَبْنِي  
 عَلَى التَّعَجُّبِ أَيْضًا، وَالْمَقْصِدُ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ الْكَمِيْتِ:  
 طَرِبْتُ! وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرِبُ وَلَا لَعْبًا مَنِّي؛ وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ؟!  
 وَوَجْهَ قِرَاءَةِ الْعِبَارَةِ عَلَى هَذَا الْفَهْمِ: إِنَّهُ لَطْرُوبٌ.

وَشَيْءٌ آخَرٌ فِي الْعِبَارَةِ هُوَ ضَبْطُ «أَنَّهُ» بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ. وَهَذَا خَطَأٌ صَوَابِهِ:  
 «إِنَّهُ» بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ بِدَلِيلِ اللَّامِ الْوَاقِعَةِ فِي الْخَبْرِ: إِنَّهُ لَطْرُوبٌ. وَلَوْ كَانَتْ  
 الْكَلِمَةُ بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ «أَنَّهُ» لَوَجِبَ إِسْقَاطُ اللَّامِ مِنَ الْخَبْرِ، وَتَصَبَحَ «أَنَّهُ

طروب». ولو كانت كذلك لاختلف المعنى، واختلّ الوزن.

ومشهورة القصة المنسوبة إلى الحجاج حين سها وهو يقرأ الآية الكريمة: ﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ ففتح همزة «إِنَّ» وقال ﴿أَنَّ رَبَّهُمْ﴾ فلما تبهوه وتبّه أسقط اللام من «الخبير».

- وشيء آخر في النصّ السابق هو ضبطه فعل «تَدَكَّرَ» بضمّ الزاء باعتباره فعلاً مضارعاً، والصّواب «تَدَكَّرَ» بالماضي، وتقدير ضمير الغائب وإن كان يتحدث عن نفسه، لأنّه بنى كلامه على الالتفات. وقد أكّد المحقّق قراءته المثبتة في المتن، في حاشية الصفحة. وهي قراءة، كما قلت، لا تستقيم!

٢٢- ومن خطأ القراءة، والتعجّل فيها ما في الفُصوص (٣: ٦٥)

قال ابن الأعرابي: كان الحجاج بعث شُتَيْرَ بْنَ الْمُوجِ لِيَفْتَحَ لَهُ أَحَدَ الْحِصُونِ فِي بِلَادِ فَارِسَ فَأَصَابَهُ حَجْرٌ مِنْجَنِيْقٍ، فَقَالَتْ أُمُّهُ تَرْتِيْهِ:  
أَيَا عَيْنٍ بَكَى لِي شُتَيْرًا فَعَبْرَةً إِذَا أَجْدَبَ الْمُؤَلِّيَ وَقَلَّ الْوَلَائِحُ!  
وَمَا كُنْتُ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ دَرِيئَةً بِجَلْمُودِ صَخْرٍ طَرَحْتُهُ الطَّوَارِحُ  
لَقَدْ كُنْتُ فِي قَوْمٍ عَلَيْكَ أَشْحَى بِنَفْسِكَ إِلَّا أَنَّ مَنْ طَاحَ طَائِحُ  
يُودُونَ لَوْ خَاطُوا عَلَيْكَ عَيُونَهُمْ وَهَلْ تَدْفَعُ الْمَوْتَ النَّفْسُ الشَّحَائِحُ!؟

وقابل المحقّق البيتين ٣ و ٤ على «العقد» لوجودهما ثمة، ومن هنا صحّت قراءتهما<sup>(١)</sup>، وتحت قراءة البيتين الأولين نظر، وأقترح أن يُقرأ البيتان

(١) [وهما في البيان والتبيين للحافظ ١: ٥٠ ط ٢ تح. عبد السلام هارون (١٩٦٠م)، مع

تغيير في بعض الألفاظ، والبيت الرابع في زهر الآداب ٢: ١٢١. تح. د. زكي

مبارك/المجلة].

على النحو الآتي:

- ١- «أيا عَيْنُ بَكِّي لي شُتِيرًا بِعَبْرَةٍ» فهي تبكي بدموعٍ وَعَبْرَات
- ٢- وأقرأ البيت الثاني هكذا:
- وما كنتُ أَحْشَى أَنْ تكونَ دريئةً لـ **لجلمودٍ** صَخْرٍ طَرَحْتُهُ الطَّوَارِخُ!  
 ورَسُمَ الحَقِّقَ للنصِّ قراءةً متعجّلة، أو هي قراءة على التَّوَهُّم. وظاهرٌ أنّ  
 «بَكِّي» تعدّى إلى حرف الباء، وأنّ الجار والمجرور «لجلمود» متعلقان بدريئة، أو  
 بصفةٍ منها. وسببُ إنشاد الأبيات يوضح هذه القراءة وهذا المعنى.
- ٣- ويتبع هذا أن يشرح المحقّق «الشّحائح» لغةً ومُرادًا في النصِّ؛ فإنّ  
 منْ منهجه الشرح والتّبيين. وشرح أشحّة (البيت ٣) وشحائح (البيت ٤)  
 يُضيء المعنى، ويبين المراد.
- ٢٣- وهنا نصّ قرئ قراءة غير صحيحة، ثم وضعت حاشية لإصلاح  
 النص على الوجه المقروء من المحقّق؛ في الجزء: ٤ والصفحة: ٣٩ من قطعة  
 لعمرو بن معد يكرب (لم تردّ في مجموع شعره) آخِزْها:  
 متى ما تَمْتَعِي يوماً بَجِدْني أَبَلَّ فلا أَلْفَ ولا مَرِيضًا  
 وقال المحقّق في الحاشية إن الشاعر لم يحذف الياء من «تبعني» للضرورة.  
 قلت: القراءة الصحيحة للكلمة هي «تبعني»، وهي المرادة من جهة  
 المعنى، لأن الشاعر يتحدّث إلى مخاطبه عن نفسه. فالياء في «تبعني» أصلية  
 من الفعل، ولكنها في تبعني ضمير.
- وبالمناسبة فإنّ المحقّق شرح كلمة أَلْفَ، ولم يشرح كلمة أَبَلَّ. والفعل  
 هو: بَلَّ، ويقال استبَلَّ، وأَبَلَّ إذا برأ من مرضه، وصَحَّ.
- ولو شاء المحقّق الاسترسال في التعليل الذي يُضيف فائدةً للاحظ أنّ في

شعر عمرو بن معد يكرب (المجموع المطبوع في مجمع اللغة العربية بدمشق) قطعة أخرى للشاعر على رويّ الصّاد، وهو من حروف الرويّ الغربية، في موضوع نصّ (الفصوص) الذي نعالجه: التّهديد والتّوعدّ (لرجلٍ من مذحج)...

٢٤- ذكر صاعد (الفصوص ٢: ٣٤١) خبر إكرام عرابة الأوسي الشاعر الشّمّاخ، وأنّ الشاعر نظم فيه قصيدته التي يقول فيها:  
رَأَيْتُ عَرَابَةَ الْأَوْسِيِّ يَسْمُو إِلَى الْخَيْرَاتِ مُنْقَطِعَ الْقَرِينِ  
ثم قال: «وكان بعدها يأتيه في كلّ سنة فيؤوّر له رواجله الأربع. فعامة أشعاره مدائح فيه، ولولا ذلك لم يُعرف عرابة، وكان جُهلًا في الأوس. فأبقى فيهم يتيماً، ولم يقل عريّ في الإسلام أمّدح منه!! وبقي ذكر عرابة على الدهر».

قلت: إنّ عبارة «فأبقى فيهم يتيماً» مُشوّهة، والمراد: أنّ الشّمّاخ ترك في الأوس، وفي عرابة الأوسي ثناءً دائماً مادام ذلك الشعر باقياً. وليس المخطوط بين أيدينا فنعيد القراءة، لكنني أجتهد فأقرأ على أحد وجهين هما:  
- «فأبقى فيهم ثناءً»

- و«فأبقى فيهم بيتاً» أي: «رأيت عرابة الأوسي...» إلخ، أما: «يتيماً» التي أوردتها المحقق فلا وَجْه لها، ولا مناسبة! وهي نموذج من خطأ القراءة، وتعجّل العمل، وعدم مراجعة المنسوخ الجديد على الأصول من جهة، وعلى استقامة الكلام من جهة أخرى.

٢٥- في الجزء ٤ الصفحة ٢٨٣ نص «للمحرّق»

- ١- وَكُتِمَ لَهَا عَيْنًا وَفِي الْحَرْبِ رَوْضَةً وَفِي الرَّوْعِ صَمْصَامًا وَفِي السَّلْمِ مَحْلَبًا
- ٢- أَمْدُ جَنَاحًا دُونَ جَمْرَةٍ شَمْسِيهِمْ إِذَا كَانَ يَوْمُ الظَّلِّ أَفْعَسَ أَحْدَابًا
- ٣- وَأَطْلَعَ شَمْسًا فِي الشِّتَاءِ عَلَيْهِمْ إِذَا كَانَ يَوْمُ الدَّجْنِ أَهْرَبَ أَهْلَبًا

٤- أُسِيلُ لَهْمٍ فِي كُلِّ وادٍ حَفِيظَةٌ إِذَا كَانَ وادي مَنْ يُرْجُونَ مَدْبَا  
أورد المصنّف على النصّ ثلاثَ حواشٍ. الأولى عند (يوم الظلّ) أشار  
فيها إلى رواية إحدى النسخ: (يوم الرّوع)؛ وشرح في الثانية «الأهلب:  
الخصيب» وفي الثالثة: «المذنب: مَسِيلُ الماءِ إلى الأرض». قلت:  
(١) لا تستقيم قراءة البيت الأوّل. وفيه سهوٌ من المحقّق (أم هو من  
الأصل؟) ومجرى الكلام يقتضي أن يقول: «وكنث لهم عيناً... إلخ» لأنّه  
يتحدّث في القطعة كلّها عن نفسه.

(٢) من حقّ قارئ الفصوص أن يبيّن المحقّق: يوم الظلّ، ويوم الدّجن  
وأن يُسوِّغ اختيار «يَوْمَ الظلّ» دون «يَوْمَ الرّوع»؛ لأنّ المحقّق شرح ما دون هذه  
العبارات، وما هو أسهل!

٢٦- ومن ترك الشّرح المفيد؛ بل الضروري، ما في الجزء ٥ الصفحة  
١٤٥ - ١٤٦ وفيه قول الشاعر (لم يسمّه صاعد)<sup>(١)</sup>:

كَأَنَّ إِبْرِيْقَهُمْ ظِيٌّ عَلَى شَرَفٍ مُقَدَّمٍ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ  
قال صاعد: «... والسبائب: قطع من الكتّان...» ثم أضاف «ويقال  
إنّه أراد بالسببا: السببية، كما قال لبيد:

دَرَسَ الْمَنَا بِمَتَالِعِ فَأَبَانَ

أراد: «المنازل» فحدّث للحاجة، وكما قال الآخر:

(١) [البيت من قصيدة شهيرة لعلقمة بن عبدة الفحل مطلعها:

هل ما علمت وما استودعت مكنوم أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم؟/الجملة]

فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الْكِرَى مَنْ أَحَارِيئُهُ

أراد الكروان...» انتهى من المتن. ولم يُبين المحقق ولم يشرح.

ونص صاعد موجوداً في شرح المفصليات للأنباري.

قلت: فسّر كتاب الفصوص كلمة السّبا أولاً بالسّبائب. ثم روى عمّن فسّرها بالسّيبية، ولم يشرح؛ وفي اللسان (س ب ب): السّيب، والسّيبية: الخصلة من الشعر؛ والسّيبية: العِضَاهُ (شَجَرٌ كَبَارٌ) تُكْثَرُ فِي الْمَكَانِ. ومُرَادُ صَاعِدٍ، وَالْأَصْلُ الَّذِي رَوَى عَنْهُ، أَنَّ «السّبا» مُفْتَطَعَةٌ مِنْ كَلِمَةٍ، كَمَا اقْتَطَعَ لِبَيْدٍ: «المنا» مِنْ كَلِمَةٍ: المنازل، واقْتَطَعَ الشّاعِرُ الْآخِرُ: الْكِرَى مِنَ الْكِرْوَانِ.

قلت: وهذا يُسمّى عند عُلماءِ البَلَاغَةِ (في موضوع البديع خاصّةً): **الاكتفاء**. وقد أَلَفَ شمس الدّين النّواحي كتابًا لطيفَ الحُجْمِ في هذا النّوع البديعي. وفي تحرير التّحبير - مثلاً - لابن أبي الإصبع كلام في الاكتفا في سياق عرضه للفنون البديعيّة التي اعتمدها.

٢٧- ومن أخطاء المنهج عند المحقق عدم المتابعة:

1) من ذلك مثلاً في (ج ٣ ص ٢٢٢) الفقرة [٢٥٣]: ممّا في نص الفصوص: «وأنشدني أبو الحسن لخالد». ولم يُعيّن في الحاشية من هو أبو الحسن، ومن هو خالد. وكان المؤلف قد أورد في الصّفحة السابقة: ٢٢١ أنشدنا أبو الحسن عليّ بن مهدي الفارسي. ولكن المؤلف ينقل عن أبي حسن آخر هو جَحْظَةُ بالواسطة، (وفي ج ١ ص ١٥٤-١٥٥): «أنشدني ابن بطة يعكبرا قال أنشدني أبو الحسن جَحْظَةَ لعزير الصّوّبي...» ثم قال وأنشد لخالد الكاتب، وأنشدني لخالد أيضاً...» وهناك أكثر من أبي حسن آخر..

ومن حقّ القارئ أن يعرف أيّ أبي حسن هذا، وأيّ خالد!! علماً أنّ المحقق عزّف بخالد الكاتب في ج ١ ص ١٥٥. فهل هو هو؟..  
 2) ومن ذلك أنّه ذكر في (ج ٤ ص ٧٢): «المزار بن سعيد» ثمّ ذكره في (ج ٤ ص ٨٢) باسم «المزار بن منقذ»، وهو الصّحيح؛ وقوله المزار بن سعيد تصحيفٌ وتحريفٌ ظاهر...

٢٨- ومن خلل المراجعة والمتابعة إيّراد النصّ الواحد على وجهين. ففي مقدّمة المحقق (صاعد البغدادي حياته وآثاره: ١٨) قطعة لأعرابية فيها:  
 ألا من لقلب لا يزال مُكَلَّفًا تَزَايِلَ ما بَيْنَ القَرِينَةِ والفَحْلِ  
 هكذا. ثمّ جاء النصّ نفسه في مقدّمة المحقق ص ٣١٣ بصيغة:  
 «القرينة والفحل». ثمّ ورد النصّ في مكانه من الفصوص، (٤: ٨٤) وفيه  
 ألا من لقلب لا يزال مُكَلَّفًا تَزَايِلَ ما بَيْنَ القَرِينَةِ والحَبْلِ  
 - وبالمناسبة فإنّ ياقوت ذكر الحبل في موضعه، وذكر القرينة وقال:  
 (٤: ٣٣٧): «القرينة: اسم روضة بالصمّان، وقيل اسم واد». واكتفى المحقق  
 بعبارة «القرينة اسم واد» فكيف تركّ التعريف الأوّل المجدّد؟ ولماذا؟  
 - ثمّ يسأل القارئ: ما نصّ المخطوطة؟ وكيف حدّث هذا الاختلاف؟  
 ٢٩- ومما تركّ التعليق عليه لإيضاح النصّ، وهو من منهجه ما في

قول الشاعر (ج ٤: ٦١)

ألم تر أنّ الخازميّة أصبحت جوازي في نفخاء مُثَرِّ تُرَابُهَا  
 نَوَاطِرَ عُلبًا قد تدلّت رؤوسها من التبت حتّى ما يطير عُرابُهَا  
 وفي البيت الثاني كناية مشهورة من كنايات العرب، وفي اللسان (غ

ر ب) «إِذَا نَعْتُوا أَرْضًا بِالْحِصْبِ قَالُوا: وَقَعَ فِي أَرْضٍ لَا يَطِيرُ عُرَابُهَا...»

٣٠- وفي الجزء ٥ الصفحة ٨٤: «يُقَالُ لِلرَّجُلِ إِذَا تَرَكْتُهُ فِي هَلَكَةٍ: تَرَكْتُهُ بِلِدَّةٍ إِصْمِتَ، وَتَرَكْتُهُ بِحِيَاضِ عُنَيْمٍ، وَتَرَكْتُهُ بِمَلَا حِسِ الْبَقْرِ، وَبِمَخَاوِضِ الثَّعَالِبِ، وَتَرَكْتُهُ بِهَوْبِ دَابِرٍ، وَتَرَكْتُهُ بِخُوشِي إِصْمِتَ، وَبِعَيْنِ وَبَارٍ، وَبِهَنْدِ الْأَحَامِسِ. وَكُلُّ هَذَا لَا يَدْرِي فِي أَيِّ مَوْضِعِ الْهَلَكَةِ.

وَأَنشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ:

فِيَاتِكُمْ لَسْتُمْ بِأَرْضٍ ثَلَاثَةٌ وَلَكِنَّمَا أَنْتُمْ بِهَنْدِ الْأَحَامِسِ  
بِأَرْضٍ إِذَا أَمْسَتْ تَأْوَهُ بِوَمُهَا تَأْوَهُ مَقْصُورٍ لَهُ الْقَيْدُ آيسُ! هـ. ا.

وَلَمْ يَشْرَحِ الْمُحَقِّقُ الْغَرِيبَ الَّذِي وَرَدَ فِي الْعِبَارَةِ الْمَشْتَوْرَةِ إِلَّا الْهَوْبَ فَقَالَ:  
الْهَوْبُ: الْبُعْدُ. وَعَلَّقَ عِنْدَ الْبَيْتِ الثَّانِي: «فِي الْبَيْتِ إِقْوَاءُ»

**قلت: في هذه القطعة من الكلام أمور:**

1) ضرورة شرح الغريب؛ فإنه يشرح أحياناً ما هو سهل من الألفاظ!

- ومن تمام المنهج إيضاح معاني الغريب.

2) لما لم يشرح المحقق عبارة «مقصور له القيد» من البيت الثاني وقع في خطأ القراءة، وضبط حرف الزوي من «آيس» بالضم. ولما كان البيت الأول مكسور الزوي حكماً، وقع المحقق في خطأ ثالث وهو:

3) قوله إن الشاعر قد أقوى أي: خالف بين حركة روي البيت الأول

والبيت الثاني. وهذا من غيوب القافية!

- قلت: قول الشاعر «مقصور له القيد» أي هو رجل محبوس مقيد،

وهو مُشَدَّدٌ عَلَيْهِ قَيْدُهُ (فَقَيْدُهُ قَصِيرٌ). فإذا كان كذلك كان أشدَّ لِعَدَابِهِ. وقوله

«آيس» هي بكسر السين، و: آيس من صفة «مَقْصُور». ويكون مجرى الكلام والمعنى أَنَّ صَوْت بُؤْمِ تِلْكَ الْأَرْضِ الْمَجْهُولَةِ الْمُوحِشَةِ كَتَأْوَهُ ذَلِكَ الْمَقِيدِ، الْمُقْصُورُ لَهُ قَيْدُهُ، الْآيسِ مِنْ أَنَّ يُطْلَقَ سِرَاحَهُ!!..

4<sup>أ</sup> وعلى هذه القراءة الصحيحة ينضبط الشعر كأصله، ويتضح المعنى ويزول الإقواء!!

5<sup>أ</sup> وقول المحقق في قراءة النص الثري: «وكلّ هذا لا يدري في أيّ موضع الهلكة» قراءة مضطربة. ولكنّه ذكر في الحاشية أن النصّ في إحدى نسخ المخطوطة هو: «لا يدري وفي موضع».

- قلت: صواب القراءة: «وكلُّ هذا حيثُ لا يدري؛ وفي موضع الهلكة».

أي: العبارات السابقة تقال إذا تُرِكَ أَحَدُهُمْ حَيْثُ لَا يُدْرِي، أَي: فِي بَجْهَلَةٍ مِنَ الْأَرْضِ، وَفِي مَوْضِعٍ فِيهِ الْهَلَاكُ.

٣١- وعلى الصفحة ٨ من الجزء ٤ نصّ فيه قول الشاعر:

هُم مَنَعُونِي يَوْمَ فُقَعَاءَ بَعْدَمَا خَذَلْتِ وَلَمْ يَعْدِلْ عَلِيٌّ قِضَاءَ  
وَفِي حَاشِيَةِ الْمُحَقِّقِ عَلَى الصَّفْحَةِ نَفْسِهَا «نُقَعَاءَ: مَوْضِعٌ خَلْفَ الْمَدِينَةِ  
مِنْ دِيَارِ مُزَيْنَةَ.

قلت: يلاحظ أنّه أورد في المتن (فقعاء) وفي الحاشية (نُقَعَاءَ) الأولى بالفاء، والثانية بالنون. فأيهما الصواب!؟

- ونضع هناك ملاحظات:

(١) عدم التدقيق في قراءة النصّ، أو في وضع حواشيه. وفي هذه الحال يستوي خطأ قراءة النصّ، وتصحيح النصّ؛ كما سآيين:

(٢) في معجم البلدان (٥: ٢٢٩ - ٢٣٠) كلامٌ على نَقْعَاء (بالتون). وفيه كلام على فُقْعَاء (بالقاف) في مادة فُقْعَاء الفُنِّيَّات (٤: ٢٦٩).  
(٣) فصَّل ياقوت في مادة نقعاء بالتون، وكأنها هي المرادة في الشعر الذي أورده صاعد في الفُصوص.

(٤) ذكر ياقوت أكثر من موضع يُسَمَّى ب (نقعاء): أ- موضع خلف المدينة من ديار مزينة، وكان طريق رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق، وله ذكر في المغازي. ب- وسمي كثير عزّة مرج راهط: نَقْعَاء راهط ج- ونقعاء قرية لبني مالك بن عمرو بن ثمامة بن عمرو بن جندب من ضواحي الرمل. د. ونقعاء موضع في ديار طَبَّي بنجد.

ومن حقّ كتاب صاعد أولاً، ومن حقّ القارئ أن يعرف لماذا اختار المحقّق (نقعاء) الأولى، وما مُرَجِّحه في ذلك.

٣٢- ومن تَعَجَّلِ القراءة، وعدم مراجعة النَّصّ على استقامة معانيه. وسَلَامَةٌ ما فيه في الجزء ٥ الصّفحة: ١١٨ عند قول الشّاعر:  
ومُعْيِرَةٌ نَسَجَ الجَنُوبُ شَهْدُهَا تَمْضِي سَوَابِقُهَا عَلَى غَلَوَائِهَا  
«...» وقال أبو عُبَيْدَةَ في قوله نسج الجنوب: تَمَّرُ هَذِهِ المَغْيِرَةُ مِنَ الرِّيحِ!». قلت: الصَّوَابُ: تَمَّرُ هَذِهِ المَغْيِرَةُ مَرَّ الرِّيحِ.

٣٣- وبعض القراءات القرآنية لم يُدَقِّقْ؛ والخطأ أو السّهو فيه خطير؛ ففي الجزء ٣ ص ١٧٧ سَرَّدَ لعددٍ من قراءات: «وَعَبَدَ الطَّاعُوتُ» [المائدة: ٦٠] ومنها «وَعَبَدَ الطَّاعُوتُ» برفع الطّاعوت؛ قال صاعد: «كما تقول: ضَرَبَ زَيْدٌ، وَلَكِنَّ المَحَقِّقَ جَعَلَهَا «وَعَبَدَ الطَّاعُوتُ». وهذا الضَّبْط

يخالف مقصد صاعِدِ البَغْدَادِي. ويضاف إلى ذلك أنّها ليست بقراءةٍ مذكورة (يُنظر مثلاً مُعجم القراءات القرآنيّة ٢: ٢٢١ - ٢٢٦).

### الإحالات والحواشي

١- صدر في المملكة المغربية: الرباط، عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بين ١٩٩٣ و١٩٩٦م.

٢- في كتاب: «صاعد البغدادي حياته وآثاره» للدكتور التازي، على الصفحة ١١٦: «وإذا كانت المصادر التي تحدّثت عن وصول أبي عليّ القالي إلى الأندلس قد أشارت إلى الحفاوة التي قوبل بها هذا الوافد المشرقي، وإلى الموكب الفخم الذي رافقه.. فإن المصادر... لا تشير إلى أيّ استقبال يمكن أن يكون صاعد قد حُصّر به... ولا يُفسّر هذا إلا بأن يكون [صاعد] قد دخل الأندلس دون أن يكون أهلها ينتظرون وصوله». وهذا صحيح.

٣- أبو عليّ إسماعيل بن القاسم القالي، البغدادي نزيل الأندلس. ولد ونشأ في منازل جرد على الفرات الشرقي. رحل إلى بغداد وأتمّ تعليمه فيها وأقام ٢٥ سنة. ثم رحل إلى الأندلس بدعوة أموية (عبد الرحمن الناصر خليفةً والحكم ابنه أميرًا). وأحبّ هو الأندلس وأحبه أهلها. وألف فيها مجموعة من الكتب وأملّى أشهر كتبه (الأمالي) وتتمّته. ويعدّ القالي أحفظ أهل زمانه للغة والشعر والأدب، وتوفي بقرطبة ٣٥٦هـ.

٤- الزّهرَاء: مدينة عربية إسلامية أخذتها عبد الرحمن الناصر قريبًا من قرطبة، وُصفت في الروض المعطار بأحما: «كانت قائمة الذات بأسوارها ورسوم قصورها». وكانت مع قرطبة مركزًا للخلافة فكأنّها عاصمة مصغرة. وحول الزّهرَاء حدائق واسعة وصفها ابن زيدون - وعارضها ابن أبي عامر ببناء الزّاهرة.

٥- قول صاعد البغدادي في الذخيرة (١/٤: ١٥).

- ٦- جذوة المقتبس للحميدي (الطنجي) ٢٢٣.
- ٧- المصدر السابق ٢٢٣.
- ٨- المصدر السابق ٢٢٣.
- ٩- الجذوة ٢٢٣.
- ١٠- رواه الحميدي عن أستاذه ابن حزم في الجذوة ٢٢٣ - ٢٢٤.
- ١١- إنباه الرواة للقفطي (٨٦/٢).
- ١٢- الفن ومذاهبه في النثر العربي د. شوقي ضيف - دار المعارف - ٢٥٠.
- ١٣- المرجع السابق ٢٤٦.
- ١٤- حَقَّقَهُ د. إحسان عباس، وصدر عن دار الثقافة - بيروت.
- ١٥- الوافي بالوفيات - الصفدي - (١٦/٣) وأصل العبارة للوزير الأندلسي أبي المطرف، رواها عنه صاعد الأندلسي صاحب كتاب طبقات الأمم.
- ١٦- جذوة المقتبس ٤٥ - ٤٦.
- ١٧- الوافي بالوفيات (٣: ١٦).
- ١٨- الذخيرة ١/٤: ١٥.
- ١٩- المصدر السابق، وانظر (٣: ٧٨).
- ٢٠- الذخيرة ١/٤: ٢٣.
- ٢١- مُمَّخَّرِق (على صيغة الفاعل)، ومادّته (خ ر ق) وفي اللّغة: تُخَرِّقُ الكذب: اختلقه. واشتق الفِعل من مَخَّرِق: توليداً.
- ٢٢- الذّخيرة ١/٤: ١٦. وللخبر تتمةٌ ثمّة.
- ٢٣- الصلّة - ابن بشكوال - الدّار المصرية: ٢٣٧ - ٢٣٨.
- ٢٤- سبقت الإشارة إلى الزاهرة عند الرقم ٤ من هذه الحواشي.

- 
- ٢٥- الذخيرة ١/٤ : ١٥ - ١٦ .
- ٢٦- الفصوص (٣٠/١) .
- ٢٧- الفصوص (٣٣/١ - ٣٤) .
- ٢٨- الفصوص (٣٣/١) .
- ٢٩- الفصوص (مقدمة المحقق) (١١/١) .
- ٣٠- الفصوص (مقدمة المحقق) (٩/١) .
- ٣١- الفصوص (مقدمة المحقق) (١١/١) .
- ٣٢- الفصوص (مقدمة المحقق) (١٢/١) .
- ٣٣- الفصوص (مقدمة المحقق) (١٥/١ - ١٦) ، وانظر الحاشية ٢١ السابقة .